# تكامـل الوحـدات ذات الطابـع الخـاص
# مدخل لتطوير إنتاجية الجامعة

**أميرة محمد عبد المجيد مرجان**

المقدمـــة:

يعـد التعلـيم الجـامعى وسـيلة لتقـدم المجتمـع ورقيـه وتطـوره ؛فالجامعـات مؤسسـات علمية وتربوية تركز مهامها الرئيسية فى إعداد الكوادر المؤهلة فى مختلف المجالات الموجودة فى المجتمع ،وإعداد البحوث النظرية والتطبيقية التى تتطلبها عملية التقدم العلمى والتكنولوجى فـى المجتمـع، وخدمـة المجتمـع مـن خـلال مجموعـة مـن الأنشـطة اللازمـة لإنتـاج رأس المـال البشـرى والمعرفـى الـلازم لتـدعيم نمـو وتطور المجتمع، ويسعى التعليم الجامعى فى ذلك إلى تحقيق العديد من الأهداف منها تنمية قـدرات الطـلاب المعرفيـة والإجتماعيـة ، ومسـاعدة الطـلاب علـى اكتسـاب المعـارف والمهارات التى تمكنهم من التعامل مع حياتهم المهنية والعملية ،ونشر المعرفة العلمية والعمل على تقدمها (١).

وقـد أصـبح التطـوير فـى المجـالات العلميـة والبحثيـة المختلفـة ضـرورة لنهضـة الجامعـات وتعزيـز دورهـا فـى مجـال خدمـة المجتمـع ،ومـن هنـا جـاء إهتمـام الجامعـات بإنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص كخطوة مهمة لتفعيل دورها فى مجال خدمة المجتمع والمشـاركة بفاعليـة فـى البـرامج والمشـروعات القوميـة للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية، وتعتمـد الوحـدات ذات الطـابع الخـاص علـى ركيـزتين أساسـيتين فـى عملهـا : الاولـى المشـاركة الفعليـة فـى تقـديم الخـدمات والاستشـارات ووضـع خبـرات أعضـاء هيئـة التـدريس وإمكانـاتهم البحثيـة فـى سـبيل تحقيـق رسـالة الجامعـة فـى خدمـة المجتمـع ، والثانيـة المشـاركة فـى تـدبير مـوارد ماليـة لتشـغيل الوحدات ومشاركة الجامعة فى تمويل بعض مشروعاتها (٢)

وتؤدى المعرفة فى إطار الجامعة دوراً حيوياً ؛إذ أنهـا قائمـة علـى الطاقـات البشـرية القادرة على الابتكار واستغلال الأفكار الجديدة وفى ظلها لايجب النظر إلى الجامعات على أنها مراكز إستهلاك أو مراكز تسوق تباع فيها المعرفة المغلفة تغليفاً يجعلها سهلة الإستهلاك ولكن يجب النظر إليها على أنها مؤسسات توفر مساحة للعقل حتى يعمل بحرية ومكان يجتمع فيه المتمكن مع قليل الخبرة، والمتمرس مـع المبتـدئ مـن البـاحثين؛ ليتناقشـوا حـول الأفكار والمعارف وبذلك تضمن النظرة الكلية للتجارب ،والموضوعية فى إكتساب المعرفة ، وفى ظل الوضع المعرفى الثورى يجب على الجامعـات أن تلعـب دوراً يختلـف تمامـاً عـن مجرد كونها مكان لإنتاج سلع خاصة إلى مؤسسات لإنتاج سلع قابلة للتداول والتسويق إذ

لم تعد الاعتبارات الأكاديمية وحدها هى التى تحدد قيمة المعرفة الجامعية، ولم يعد للأقسام العلمية السيطرة الكاملة على اتجاه الأبحاث ولكن اعتبارات السوق باتت تلعب دوراً أساسياً فى ذلك بناءً على إتفاقات وعقود، ويساعد التوجه التسويقى لمنتجات الجامعة على زيادة جودة المؤسسة الجامعية وتعظيم قدرات وإمكانيات المؤسسة الجامعية وتوجيهها لخدمة المجتمع [٣]

مشكلة الدراسة :

وتواجه الجامعات فى مصر العديد من التحديات ،وتتمثل فى قلة وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية ،وكذلك تعانى الجامعات الحكومية من التكدس الطلابى فى بعض التخصصات التى قد لا يحتاجها سوق العمل مما يؤدى إلى تزايد نسبة البطالة فى رأس المال البشرى الذى تنتجة تلك الجامعات ،هذا بالإضافة إلى ضعف الإنفاق على التعليم الجامعى على وجه العموم وضعف الإنفاق على البحث العلمى على وجه الخصوص ، وعدم إكتمال الحد الأدنى من المرافق التعليمية لتيسير سير العمل التعليمى بصورته المثلى[٤]، ويؤكد ذلك موضع مصر فى قائمة مؤشرات الإقتصاد المعرفى الصادرة عن البنك الدولى فتحتل مصر الرتبة ٩٧ دولياً والرتبة ١٠ عربياً بتراجع قيمتة ٩ رتب من عام ٢٠٠٠/٢٠١٢[٥] ،ويترتب على تلك التحديات وجوب إيجاد أساليب جديده تسهم فى تحقيق تعليم جامعى أكثر فاعلية من خلال تدعيم وجود المعرفة المتقدمة فى بنيته الإنتاجية

**يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيس التالى :**

ما متطلبات تكامل الوحدات ذات الطابع الخاص لتطوير إنتاجية الجامعة؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية

١- ما واقع الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة ؟

٢- ما واقع التحديات التى تواجه إنتاجية الجامعة ؟

٣- ما متطلبات تحقيق التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على

١-واقع الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة .

٢-واقع التحديات التى تواجه انتاجية الجامعة

٣-الوقوف على أهم متطلبات تحقيق التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص من أجل تطوير انتاجية الجامعة

أهمية الدراسة :

نبعت فكرت الدراسة من التغيرات العالمية التى فرضت على التعليم الجامعى العديد من التحديات التى أكدت على ضرورة تكامل الجهود من التصدى لها وتأتى أهمية الدراسة فيما يلى :

١- تأكيد الدراسات السابقة مثل دراسة (سماح زكريا محمد ٢٠١٠)[٦] ،ودراسة (أمل عبد المرضى الجمال ٢٠١٢)[٧]،ودراسة (سماح أحمد شلبى ٢٠١٤)[٨]،وغيرها والتى دعت جميعها إلى ضرورة تحقيق التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص من أجل تفعيل عمليات الاقتصاد المعرفى .

٢- تمدنا الدراسة الحالية برصد فكرى حول طبيعة الوحدات ذات الطابع الخاص ودورها فى تطوير إنتاجية الجامعة .

٣- تسعى الدراسة الحالية إلى لفت انتباه العلماء القائمين على إدارة الوحدات بضرورة تفعيل التكامل بينها وتوحيد الجهود من أجل تطوير إنتاجيه الجامعة.

٤- حاجة مؤسسات التعليم الجامعى إلى رفع كفاءتها الإنتاجية وتعزيز روح المنافسة وربط التفكير بالتنفيذ.

منهج البحث :

يعتمد البحث فى تحقيق أهدافه على المنهج الوصفى نظراً لملائمته لطبيعة البحث فهو يزيد من فهم الظاهرة التربوية، لأنه يساعد فى الوصول إلى وقائع دقيقة عن الظروف القائمة ويستنبط علاقات هامة بين الظاهرات الجارية وتفسير معنى البيانات، ويمدنا بالحقائق التى يمكن أن نبنى عليها مستويات أعلى من الفهم العلمى [٩] بالشكل الذى يتماشى مع أهداف البحث ويساهم فى الاجابه على تساؤلاته ،حيث أن الوقوف على طبيعة الوحدات ذات الطابع الخاص، وفلسفة عملها، والدور الذى تقوم به لتقديم برامج تنمية مهنية وتدريبية وخدمية وانتاجية، وهو دور إداري يشمل عدة مراحل وهى التخطيط والتنفيذ والتقويم والمتابعة يساعد فى تحقيق فعالية الإنتاجية بالجامعة

مصطلحات البحث:

١- مفهوم الوحدات ذات الطابع الخاص

تعرفها أمل عبد المرضى الجمال [١٠] على انها " مراكز بحثية استشارية داخل كليات الجامعة تتبع قطاع شئون البيئة وخدمة المجتمع ، يقوم على إداراتها مجلس إدارة برئاسة عميد الكلية وعضوية عدد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية حيث يتم إنشائها بمعرفة المؤسسة التعيمية "الجامعة " بهدف تحقيق ربح مادى لزيادة تنمية مواردها لخدمة المجتمع والبيئة ،وذلك بتقديم برامج خدمية وانتاجية

٢- مفهوم التكامل

يُعد التكامل فى أصله اللغوى من فعل (كَمُلَ) ،ويدور مادة هذا الفعل حول التمام والجمال،وفى مختار الصحاح : تكمل الشئ : كمل والتكميل الإكمال والإتمام [١١]، وفى اللسان: تكامل الشئ وأكْملْت الشئ ، أى : أجْمَلْتُه وأَتممته ،وأَكْمَلَه هو واستكْمَله وكَمله : أَتمه وجمله[١٢] ، فملاحظ فى التكامل اعتبارات مادية ومعنوية مدركة فى تمام الشئ وخلوه عن

كل نقص ،وما ينطبع به ذلك الشئ من معانى الجمال والحسن ومواصفاته .

٣- مفهوم إنتاجية الجامعة

الإنتاجية فى أبسط صورها هى نسبة المنتجات من الوحدة إلى المدخلات ، وهى كذلك العلاقة بين الكمية المنتجة من نظام معين خلال فترة زمنية معينه وكمية الموارد المستخدمة لإنتاج هذه الكمية من المنتجات فى نفس الفترة، وهى كذلك مقياس لكفاءة وفاعلية استخدام الموارد المتاحة (١٣).

وإنتاجية الجامعة يرى البعض أنها تتعلق بمجالات ووظائف الجامعة وهى التدريس، والبحث العلمى، وخدمة المجتمع والبعض الآخر يربط بين الإنتاجية والبحث العلمى أكثر من الوظائف الأخرى، وقد يعود ذلك لصعوبة الحكم على إنتاجية الجامعة فى الجوانب الأخرى بالقياس الموضوعى لها ،ومن جهة أخرى قد يعود إلى أن وظيفة البحث العلمى هى أساس وعماد الإنتاج فى الجامعة ،فهى الوظيفة الأكثر تأثيراً فى التدريس وخدمة المجتمع وستأخذ الدراسة الحالية باتجاه ربط الإنتاجية بوظيفة البحث العلمى سواء كان هذا البحث نظرى أو تطبيقى؛ لما له من إتساق مع طبيعة عمل الوحدات ذات الطابع الخاص؛ فإنتاجية الجامعة المعرفية هى التى تحدد قدرتها على مواجهة التحديات العالمية ،وتحدد إمكانيتها فى الدخول إلى عصر اقتصاد المعرفة، وكذلك تعد أحد أهم المؤشرات الدالة على جودة المؤسسة الجامعية لما تملكه من مؤشرات ومحكات يمكن قياسها من خلالها

وتعرف الدراسة الحالية إنتاجية الجامعة على أنها " مجمل ما تنتجه الجامعة من أعمال معرفية تشمل الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية والكتب العلمية المؤلفة والمترجمة المنشورة فى المجلات والمؤتمرات العلمية ودور النشر المحلية والعالمية"

الإطار النظرى

ستتناول الدراسة الحالية الإطار النظرى من خلال الاتى

واقع الوحدات ذات الطابع الخاص

جاءت الوحدات ذات الطابع الخاص انطلاقاً من استقلال الجامعات ،وتطويراً لهدف خدمة الجامعة للبيئة والمجتمع فى الإقليم المحلى المحيط بالجامعة بصفة خاصة وعلى المستوى القومى بصفة عامة وذلك عن طريق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج ، فقد نصت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على جواز إنشاء وحدات ذات طابع خاص لها إستقلال فنى وإدارى ومالى ، كما حددت الأهداف الرئيسية لهذه الوحدات فى معاونة الجامعة وكذلك معاونة النشاط الإنتاجى والقيام بالأعمال الإنتاجية والخدمية للغير من أفراد المجتمع ،وفى مواقع العمل المختلفة فى المجتمع خارج الجامعة (١٤).

وتقدم الوحدات ذات الطابع الخاص العديد من الخدمات إلى العاملين بالجامعة والمجتمع المحيط بها وتشمل مختلف الاهتمامات العلمية والثقافية والأنشطة الاجتماعية من إعداد الطلاب والخريجين بتقديم البرامج التدريبية المتطورة لهم مما يؤهلهم لمواجهة تحديات سوق العمل وتدريب العاملين بالجامعة وخارجها لرفع كفاءتهم ،كما تعتبر الوحدات الإنتاجية والخدمية ذات الطابع الخاص مراكز بحثية استشارية داخل الكليات ومن أهم مصادر الدخل التى تعتمد عليها الكليات والتى تحقق ربحية من خلال إنتاجها لتخفيف العبء على كاهل الجامعة [١٥].

**(١) مفهوم الوحدات ذات الطابع الخاص**

لا يوجد تعريف محدد للوحدات ذات الطابع الخاص وقد اشتق لها (صلاح الحسينى)[١٦] تعريف من نص القانون الخاص بها وهو "هى وحدات تابعة للجامعات إدارياً ،ولكنها تتمتع بلوائح ونظم داخلية تمكنها من تقديم خدمات مباشرة وغير مباشرة تُسهم فى العمل على تحقيق وظيفة الجامعة فى خدمة المجتمع، ويفترض أن تتمتع باستقلال فنى ومالى وإدارى ،ويتم إنشاؤها بالجامعات المصرية بقرار مجلس الجامعة المختصة فى حالة الوحدات المنصوص عليها فى المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

وقد ارتبط مفهوم الوحدات ذات الطابع الخاص بالتعليم الجامعى المصرى بالعديد من المفاهيم على المستوى الدولى مثل ( مراكز التميز البحثى –حاضنات الأعمال– حدائق المعرفة )

ومراكز التميز البحثى يقصد بها" وحدة علمية غير نمطية تتسم بإنجازات بحثية متوعة ملموسة تحقق لها الريادة والمكانة الرفيعة مقارنة بمثيلاتها وتصب خدمتها على المجتمع من أجل التنمية.[١٧]

وحاضنات الأعمال تعد كياناً إقتصادياً إجتماعياً تأسس خصيصاً لتقديم المشورة للشركات حديثة التكوين التى تتميز عن غيرها بطابع المجازفة ،حيث تتطرق إلى مجالات غير رائجة فى الأعمال التجارية مثل ابتكار تقنية جديدة وتسويقها أو فتح سوق لمنتجات مستحدثة، و تشمل حاضنات الصناعات المتخصصة ،وحاضنات التقنية التى تركز مجهودتها على إحتضان الابتكارات الفردية والتقنيات الحديثة ،غير أن الهدف الأساسى للأعمال التى تقوم بها حاضنات الأعمال هو التداول فى السوق بما يعود بربح على مؤسسات الأعمال سواء كانت تقوم بأعمال التجارة أو الصناعة أو ابتكار التقنية التى ينتج عنها سلع جديدة فالحاضنات التجارية عادة ما توجه مجهودتها إلى إحتضان المبادرات التجارية لتسويق منتجات جديدة ،كما أن هناك

حاضنات عامة تحتضن مجموعة كبيرة من المشروعات الصناعية والتجارية وكذلك الأعمال الفنية[١٨]

وتعد حدائق المعرفة بمثابة مختبر للمعرفة الاقليمية حيث عملت على جلب مختلف الجهات الفعالة الخارجية للاستثمار فى المنطقة مما يخلق الأصول الفريدة ذات القيمة المضافة ،وتعد الجامعات من خيرة هذه المختبارات حيث يمكنها استغلال المعرفة القوية والعمل على تحويل المنح البحثية إلى منتجات مميزة ذات دخل كبير فى الصادرات دون المساس بهيبة الأكاديمية العلمية ،وذلك من خلال الربط بين إدارة الجامعات والأكاديمين بها والسوق التجارى وأصحاب المصلحة بما فى ذلك وكالات التنمية الاقليمية والمنظمات والشبكات ومزجهم فى إطار واحد بواسطة وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هذه الروابط تمتد بين الجامعة والمنطقة [١٩].

**(٢)خصائص الوحدات ذات الطابع الخاص :**

تشير دراسة (أمل عبد المرضى الجمال)[٢٠] إلى مجموعة من الخصائص تتمتع بها الوحدات ذات الطابع الخاص ومنها:

١- وحدات يتم تشكيلها بشكل رسمى تتبع قطاع البيئة وخدمة المجتمع
٢- تسهم هذه الوحدات بشكل فعال فى خدمة المجتمع سواء إنتاجياً عن طريق سلع تنتجها هذه الوحدات أو عن طريق تقديم الاستشارات الفنية والدورات التدريبية والدراسات العلمية فى مختلف المجالات سواء للافراد أو الشركات أو الجهات الحكومية داخل المحافظة أو المحافظات الأخرى المجاورة
٣- تنقسم هذه الوحدات إلى وحدات (خدمية – انتاجية – خدمية انتاجية)
٤- تهدف إلى تحقيق ربح مادى لزيادة وتنمية مواردها لخدمة المجتمع والبيئة كما تشارك فى توفير الموارد المالية للجامعة

**٣- أهداف الوحدات ذات الطابع الخاص**

تهدف الوحدات ذات الطابع الخاص إلى [٢١]

١- معاونة الجامعة فى فى القيام برسالتها سواء فى تعليم الطلاب وتدريبهم أو فى مجال البحوث.
٢- إجراء البحوث العلمية الهادف إلى حل المشاكل الواقعية التى يواجهها النشاط الإنتاجى أو الخدمات أو مواقع العمل المختلفة فى المجتمع.
٣- معاونة النشاط الانتاجى بالاساليب العلمية التى تؤدى إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الانتاج وتعدده وتحسينه.
٤- الاسهام فى تدريب أفراد المجتمع على استخدام الاساليب العلمية والفنية

الحديثة وتعليمهم ورفع كفاءتهم الانتاجية فى شتى المجالات .

٥- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الاخرى والهيئات العلمية على الصعيد العربى والعالمى.

٦- المساهمة فى تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها ومعاهدها وتزويدها باحتياجاتهم والقيام بأعمال الصيانة والاصلاحات التى تدخل فى اختصاصاتها بالاعمال الإنتاجية.

**(٤) تصنيف الوحدات ذات الطابع الخاص**

جاءت تصنيفات الوحدات ذات الطابع الخاص متعدده ويمكن إيجاز بعضها كالتالى

**١- من حيث الاستقلال** (٢٢)

١/١ الوحدات المستقلة : وهى الوحدات التى يتبع اعداد حسابتها الكليات الناشئة لها مثل (وحدة الساعات المعتمد – مركز الملكية الفكرية – مركز الاستشارات القانونية – ...وغيرها ).

٢/١ الوحدات غير المستقلة : وهى وحدات تتبع فى إعداد حسابتها الادارة العامة للوحدات ذات الطابع الخاص مثل (الحساب العلمى – المركز التجارى – مركز تكنولوجيا التعليم – .... وغيرها ) .

**٢- تصنيف الوحدات ذات الطابع الخاص وفقاً للتخصص**(٢٣)

١/٢ الوحدات المركزية: مثل مركز تسويق الخدمات الجامعية ، مركز تطوير الأداء الجامعى ،ومركز الحساب العلمى بالمنصورة ،...وغيرها.

٢/٢ المراكز والوحدات الطبية والصيدلية (وحدات خدمية – تعليمية ) :مثل مراكز دراسات الأدوية والمستحضرات الطبية والصيدلية والبيطرية ،وصندوق الرعاية الطبية للعاملين بالجامعة وغيرها.

٣/٢ المراكز والوحدات الهندسية ( خدمية – إنتاجية ) :مثل مركز الدراسات والبحوث والاستشارات الهندسية ،مركز الخدمات الفنية والمعملية والعلمية ،مركز دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٤/٢ مراكز الخدمات الإدارية والمالية والقانونية (خدمية – استشارية ) :مثل مركز التدريب الإداري والاستشارات ،مركز الدراسات والاستشارات القانونية.

٥/٢ مراكز الخدمات الزراعية والبيطرية ( إنتاجى – بحثى ) :مثل مركز التجارب والبحوث الزراعية ،مركز الخدمات الإرشادية والاستشارية الزراعية ،مركز أبحاث تلوث البيئة بالمبيدات.

٦/٢ مراكز الخدمات العلمية والمعملية (خدمية – بحثية ) :مثل وحدة حساب البحوث ،وحدة التحاليل الميكروبيولوجية

بكلية العلوم ،ومركز الدراسات والبحوث والاستشارات العلمية ،ومركز إستشارات الحاسبات ونظم المعلومات.

٧/٢ مراكز الخدمات العامة :مثل مركز الخدمة العامة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة ،ومركز الخدمة العامة بالمنصورة.

٨/٢ مراكز الخدمات الطلابية: مثل جهاز تسعير ودعم وتوزيع الكتاب الجامعى ومركز الخدمة العامة للخدمات والأنشطة بالإدارة العامة للمدن الجامعية

**٣- تصنيف الوحدات حسب النشاط الذى تؤديه**

١/٣ وحدات تقدم نشاط إنتاجى

٢/٣ وحدات تقدم نشاط تدريبى

٣/٣ وحدات تقدم نشاط خدمى

٤/٣ وحدات تقدم نشاط تجارى

**(٥) التحديات التى تواجه الوحدات ذات الطابع الخاص**

جاء إنشاء المراكز أو الوحدات ذات الطابع الخاص التى تقوم بتوفير الخدمات الجامعية فى مجالات مختلفة بهدف تطوير أساليب الإنتاج وتنمية المجتمعات الإقليمية والمحلية والتنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فى سياق يعمل على الربط بين رسالة الجامعة وإحتياجات المجتمع الخارجى كابداية لتوجه الدولة نحو الاقتصاد الحر ،وقد وضح هذا الإتجاه تعددية فى أشكال ووظائف هذه الوحدات وظهور العديد من الإيجابيات التى انعكست على أداء الجامعة ،كما أسفرت عن ظهور بعض السلبيات التى تؤدى إلى انخفاض الجدوى من هذه الوحدات ومن هذه السلبيات حددتها (لمياء محمد أحمد)[٢٤] فى :

١- غياب الترتيبات المؤسسية الجامعية لتربط الوحدات وتكامل العمل الجامعى.

٢- عدم كفاية العلاقات الخارجية لنشر وتوزيع الخدمات الجامعية.

٣- إعتماد عمل الجامعة فى خدمة المجتمع على مدخل الاتاحة فى إنتاجها للمعرفة بحيث تقدم إلى المجتمع ما يستطيع أن تقدمه وليس ما يحتاجه منها المجتمع ،والذى يظهر فى مدخل الطلب ،وبالتالى عدم تعرف الجامعة الكامل والدقيق على مختلف جوانب الطلب على المعرفة.

٤- محدودية تخصيص الموارد لتطبيق المعرفة الجامعية.

٥- وجود العديد من المعوقات المالية والإدارية والتنظيمية لنشر وتوظيف المعرفة ،وتمكين أعضاء هيئة التدريس من ذلك .

٦- غياب التكامل بين الباحثين مما يؤدى إلى بحوث قصيرة الرؤية والمدى وغير قابلة للتطبيق

**(٢) التحديات التى تواجه إنتاجية الجامعة**

تعد الانتاجية من الموضوعات الحيوية التى تتلقى إهتماماً متزايداً فى كافة الجوانب

الإقتصادية فى الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ،فالدول المتقدمة أدركت أن الإهتمام بالانتاجية هو طريقها إلى التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعى ،والدول النامية التى تعانى من مشاكل البطالة والتضخم وشح الموارد وإنخفاض معدلات التنمية تحاول رفع كفاءة إستغلال مواردها بشكل يمكنها من تحسين مستوى معيشة مواطنيها ،وقد حظت الانتاجية بإهتمام واضح فى الأدب الإقتصادى والإدارى لما لها من أهمية بارزة فى النواحى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

و الإنتاجية مؤشراً أساسياً لقياس تقدم الإقتصاد الوطنى وزيادة الدخل القومى الذى يعد الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه جميع الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء وبنفس الدرجة من الإهتمام ،كما يثير مفهوم الإنتاجية إهتمام الباحثين سواء الإقتصاديين أو الماليين أو مقررى السياسات الإقتصادية فهى أهم المفاتيح الهامة لزيادة معدلات النمو السنوية وتقليص الفاقد والإرتقاء بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات خاصةَ فى ظل التناقص الذى يشهده العالم فى حجم الموارد المتاحة[٢٥].

و يوجد العديد من التحديات التى تواجه إنتاجية الجامعة المعرفية فى كل مرحلة من مراحلها ،ومن هذه التحديات :

**١- تحديات خاصة بإنتاج المعرفة :**

يقصد بإنتاج المعرفة عملية الإضافة العلمية إلى رصيد المعرفة القائم من قبل العلماء والباحثين الجامعيين من خلال الأبحاث المنشورة عبر المجلات والمؤتمرات العلمية المحكمة المحلية والدولية بإعتبارها منتجاً علميا ،وتعد عملية توليد المعرفة أو إنتاجها العملية الأرقى ضمن منظومة إكتساب المعرفة ،وإنتاج المعرفة مفهوم مركب يعتمد عدد من المؤشرات الخاصة التى تحدد وضعية البلدان بالنسبة إلى المعرفة ومنها رأس المال البشرى ،رصيد البحث والتطوير ،عدد المنشورات العلمية المحكمة سنوياً ،وعدد العاملين فى مجال البحث العلمى ،ونوعية النظام التعليمى ،وعدد براءات الإختراع المسجلة سنوياً ،والصادرات عالية التقانة ،وغيرها من المؤشرات الدالة على قدرة المجتمع على إنتاج المعرفة والمشاركة العالمية فى الإضافة للرصيد المعرفى العالمى [٢٦]،ويقف فى سبيل تحقيق كفاءة وكفاية هذه العملية فى إطار الجامعات المصرية العديد من التحديات منها :

**١/١ انخفاض نسبة الانفاق**

يؤدى انخفاض الميزانيات المخصصة للبحث العلمى إلى عدم توفير البنية التحية اللازمة للبحث العلمى ،وهذا يظهر فى النقص الواضح فى شراء الأجهزة العلمية التى يحتاجها الباحث ،وإن توافرت الأجهزة فإنها فى أحيان كثيرة معطلة بسبب عدم توافر ورش خدمات

هندسية لصيانتها وغياب التقنيين المؤهلين للاشراف على حسن سير عمل هذه الاجهزة وإصلاحها فى حال تعطلها ، أما المكتبات فهى غير موجودة بالمعنى العلمى المعاصر فالمصادر لا تتجدد بالشكل والسرعة المطلوبة وقنوات الإتصال بينها وبين المكتبات العالمية تكاد تكون مفقودة ،وكذلك تعانى من نقص فى الدوريات العلمية والمراجع ،ودور النشر ،وكذلك يؤثر ضعف الإنفاق على نفقات القائمين على البحث والتدريس مما يؤدى الى هجرة العقول الفاعلة فى مجالات البحث العلمى إلى الدول الاخرى العربية منها والغربية ،والسفر والاقامة لحضور مؤتمرات وغيرها[٢٧].

**١/٢التحديات الاجتماعية**

وتعد الخصومة بين مؤسسات التعليم الجامعى ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة ،وبالتالى الخصومة بين البحث والتطوير فى الوقت الذى إرتبط فيه تطوير البحث العلمى بتقدم الدول وإرتبطت الجامعات ومراكز الأبحاث بها بمؤسسات الإنتاج فلم يعد هناك بحث بلا إستخدام كما لم يعد هناك تطويراً بلا بحث ومن أكبر التحديات التى تواجه الإنتاج المعرفى فى الجامعات المصرية ما وضحه[٢٨] فى :

١- ضعف وسائل الإتصال والتواصل بين الجامعات العربية فيما بينها ، وبين الجامعات فى الدول المتقدمة علميا وتقنيا ولذلك بيدو المشهد وكأن كل فرد يحرث فى أرضه ولا يلتفت ليرى ماذا يفعل الاخرين.

٢- قلة وضعف المعلومات البحثية الواردة من الجامعات العريقة قد يؤدى إلى تكرار الجهود وعدم مواكبة مستجدات العصر

٣- بحوث العمليات ، رغم أهميتها وقوتها ومكانتها الرفيعة إلا أنها لا تجد صدى يذكر على المستوى المنظومى حيث يقوم بعض الباحثين بإجرائها للحصول على درجة علمية أعلى دون أن يكون لتلك الأبحاث خريطة محددة ملزمة لكل الجامعات العربية من أجل توحيد الجهد.

٤- الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس ،والتى لا تسمح فى أغلب الأحيان للتفرغ ،أو إعطاء الوقت الكافى للبحث العلمى

**٣/١هجرة العقول :**

يقصد بمصطلح هجرة العقول تحركات الأفراد ذوى المهارات العالية عبر الحدود الدولية وإستقرارهم خارج بلادهم لفترة طويلة من الزمن ،وقد قامت الجمعية الملكية البريطانية بإبتداع مصطلح هجرة العقول للتعبير عن الهجرة الجماعية للعلماء والخبراء فى التكنولوجيا ،وعادةً ما يقصد بمصطلح هجرة العقول الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليماً وتأهيلاً ،وتشكل هجرة العقول خطراً كبيراً على الإنتاجية الجامعية ، حيث

تعد بمثابة نقل الموارد الإنتاجية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ،وهذه الموارد هي الأفراد الذين حصلو على المعرفة والمهارات من خلال الإستثمارات فى التعليم والتدريب فى مختلف الأنشطة فى بلادهم النامية ،وبهذا المعنى فإن خسارة رأس المال البشرى تنطوى على خسارة فى القدرات الفنية ،وما يترتب عليها من تحجيم التوسع فى الإبتكار ،وفى نطاق المعرفة التكنولوجية والتطبيقية[٢٩].

**٤/١ تدويل الجامعات :**

وإذا كان التدويل يملك كل هذه الأهمية بالنسبة للجامعات ،فهو كذلك يحمل العديد من التحديات الخاصة بالنسبة للجامعات المصرية حيث بات الحكم على إنتاجية الجامعات بمعايير ومؤشرات عالمية يصعب على الجامعات المصرية التواصل معها فى ظل العديد من المشكلات التى يعانى منها التعليم الجامعى ومنها ما وضحته أمانى محمد محمد[٣٠] فى :

١- تباعد الفلسفة الأساسية التى تقوم عليها منظومة التعليم الجامعى فى مصر عن السمات والمعطيات التى أنتجتها العولمة والتى تنهض فى الأساس على تكثيف إستخدام تقنيات المعلومات فى كافة المجالات .

٢- قصور منظمات التعليم الجامعى الحكومية عن مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية ،وتطورات تقنيات التعليم من جهة أخرى.

٣- إنحصار الجامعات الحكومية فى الحيز المحلى ،وعدم إنطلاقها إلى التعامل مع مصادر عالمية سواء فى إستقطاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية أو مصادر التمويل.

**٢- تحديات على مستوى النشر الجامعى :**

ويعد النشر العلمى من المؤشرات المهمة الدالة على حركة التأليف والبحث العلمى فى الجامعات لما يلعبه من دورى حيوى فى إيصال الجهد البشرى إلى المعنيين من الباحثين وجمهور المستفدين من نتائج تلك الأبحاث ،لذا تتظافر جهود أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات لنشر أبحاثهم العلمية ضمن إطار الجامعات حتى تحقق لهم الغايات المنشوده من ذلك ،ومنها الإضافة إلى الرصيد المعرفى على مستوى الجامعة ،ورفع مكانتهم العلمية والأكاديمية ، وكذلك رفع مكانة مؤسساتهم البحثية ،ويتم تصنيف الجامعات وفقاً للعديد من المؤشرات والمعايير منها الذاتى والموضوعى ومن أبرز هذه المؤشرات بالإضافة إلى العمل ،والأداء ،والإنجاز

،والتميز ،تسويق الأبحاث والنشر العلمى أو نشر البحوث والدراسات العلمية .

وتعانى عملية النشر فى الجامعات من العديد من المشكلات ومنها ما وضحه إحسان على هلول [٣١] فى:

١/٢- الفجوة الهائلة بين المؤلفات المنشورة بالشكل التقليدى والمنشورة بالشكل الالكترونىمما يصعب إمكانية الحصول على المعلومات والمعارف دون تكبد عناء السفر والخضوع لعمليات البحث الروتينية التى تضعف التواصل وتزيد من المشقه على البحث.

**٢/٢** مشكلات الإتاحة : حيث أن التصنيفات العامة لطبيعة المحتوى هى فى الأساس مبنية على طبيعة الناشر وتختلف مشكلة الإتاحة بإختلاف طبيعة الناشر

**٣/٢** مشكلات الإستثمارات وقناعات الجهات المانحة :وتعد هذه من أهم التحديات التى تقف فى سبيل النشر الجامعى حيث إن العقلية العربية فى مجال الإستثمار أو الأعمال الخاصة بالنشر الجامعى لم تصل إلى درجة الدخول فى هذا المجال عن قناعة وفى الغالب إقتصرت المحاولات حتى الأن على منح معونات ومساعدات من جهات حكومية أو شبه حكومية أو مصادر لاتهدف للربح مما لايكسب النشر العلمى الجدية الإستمارية [٣٢].

**٤/٢** مشكلات حقوق الملكية الفكرية : حيث تلعب الملكية الفكرية دوران رئيسان فى البحث العلمى وهما :إيجاد الدوافع حيث تعمل حقوق الملكية الفكرية على تشجيع الإبتكار والإختراع فهى بذلك تعمل على إيجاد الدوافع الخاصة بإجراء البحوث والتنمية وذلك يجعل صاحب الإبتكار أو الفكرة هو المستفيد الحقيقى من فوائد الإبتكار والمنافع المرتبطة به ،ومن ثم فبدون حقوق ملكية فكرية قوية سوف يضيع جهد الباحثين سدى ويفقدون هممهم نتيجة إما سرقة ما يتوصلون إليه من قبل آخرين أو الإستغلال عن طريق النشر دون وجه حق ،والتمويل حيث تعد حقوق الملكية الفكرية هى إحدى سبل التمويل للبحث العلمى عن طريق إخضاع البحث العلمى لمتطلبات السوق وبالتالى يمكن تسويقه عن طريق حقوق الملكية الفكرية مما يعمل على تدعيم البحث العلمى ، والإعتماد على حقوق الملكية الفكرية لإيجاد التمويل اللازم للبحث العلمى إحدى سمات العصر الجديد "عصر المعرفة " حيث تتطور المعرفة بشكل سريع إلى سلعة تباع وتشترى ويتغير ثمنها من آن لأخر ،بل هى عملية لامفر منها ولابد من حدوثها [٣٣]

**٥/٢** تحديات النشر العلمى الفنية :وتواجه عملية النشر العديد من التحديات على مستوى فنيات النشر وهى من التحديات الرئيسية التى تواجه الصناعة الرقمية فى مجال النشر مثل مشكلة التوثيق ، وتحويل المحتوى من صورة إلى نصوص مقروءة، ومشكلة محركات البحث باللغة العربية وقلة توافرها( [٣٤]).

**(٣) تحديات خاصة بتسويق الجامعة**

ويواجه التسويق الجامعى العديد من التحديات التى تقف عائقاً فى سبيل تقدم إنتاجية الجامعات ومن هذه التحديات :

٣/١التحديات الخاصة بتسويق البحث العلمى

يواجه تسويق البحث العلمى بالجامعات العديد من التحديات منها ما حدده راشد القصبى [٣٥] فى :

١- إنفصال البحث العلمى عن العمل التطبيقى ،وضعف تأثير البحث العلمى فى حل المشكلات الملحة وإحداث تطور شامل تقتضيه جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

٢- ضعف إهتمام البحث العلمى بالجامعات بمشاكل قطاع الزراعة والصناعة والتجارة نظراً لتركيز الجامعات على البحوث الاساسية بالإضافة إلى إعتماد معظم الوزارات على المراكز البحثية الخاصة بها.

٣- خلو معظم الأبحاث العلمية التى تنتجها الجامعات من المشكلات التى ترتبط بالواقع مما يقلل من أهمية وفاعلية تلك الأبحاث.

٤- نقص فى التمويل لميزانية البحث العلمى وقصور فى الإشراف العلمى على البحوث العلمية وقصور نظام إعداد الباحثين.

٥- ضعف الطلب الاجتماعى على نتائج البحث العلمى ،وإقتصار الإهتمام بالحث العلمى على ترقية أعضاء هيئة التدريس.

٦- تتسم معظم الأبحاث العلمية فى الجامعات بالجزئية وغياب صلة الربط بالواقع وفردية الأداء وغياب روح الفريق فى العمل البحثى.

٧- غياب التخطيط داخل الجامعات وداخل الأقسام الأكاديمية للبحث العلمى ،وغياب عرض مشكلات فعلية يمكن دراستها والبحث فيها لمواجهة خطط التنمية والتى تتطلب حلولا علمية.

وكل هذه المشكلات الخاصة بالبحث العلمى تقف عائقاً أمام عملية التسويق البحث العلمى فى الجامعات، حيث تمثل هذه المعوقات الدليل على ضعف البحث العلمى داخل الجامعات ،مما يعنى عدم قدرته على المنافسة على المستوى المحلى متمثلاً فى منافسة المراكز البحثية للمؤسسات الإنتاجية

الأخرى داخل المجتمع ،أو المنافسة على المستوى العالمى متمثلاً فى منافسة إنتاجية الجامعة للجامعات الاخرى على المستوى العالمى.

٢/٣التحديات الخاصة بتسويق الخدمات

ويقف عائقاً فى سبيل تسويق الخدمات الجامعية العديد من المعوقات الفنية ومنها ضعف التواصل بين الجامعة والمؤسسات الحكومية الأخرى مما يفقد الثقة بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجية ، وكذلك أن البحث العلمى بالجامعات غير موجه لخدمة المجتمع وعادتاً يكون بغرض الترقية دون وجود خريطة بحثية يشترك فيها كفاة المؤسسات الانتاجية ،وإفتقاد الوسائل التكنولوجية التى تدعم التواصل مع جمهور الطلاب تقف عائقاً كذلك فى توصيل الخدمات الطلابية إليهم(٣٦).

**(٤) تحديات خاصة بالتطبيق :**

وعلى الرغم من أهمية عملية تطبيق المعرفة للجامعات على المستوى الداخلى والخارجى إلا أنه يواجه تطبيق المعرفة فى الجامعات العديد من التحديات التى من شأنها عرقلة حركة التنمية التى يعد تطريرها والعمل على إرسائها فى المجتمع إحدى وظائف الجامعات ومن هذه التحديات ما حدده( Juma &Cheong)(٣٧) فى :

١- ضعف سبل التواصل بين منتجين المعرفة داخل الجامعات من أعضاء هيئة تدريس وباحثين و أسواق تطبيق المعرفة على المستوى المحلى والعالمى.

٢- ضعف وسائل التمويل اللازمة للبحث العلمى داخل الجامعات التى تدعم إنتاج المعرفة ومن ثم تطبيقها ،حيث تحتاج المعارف التكنولوجية القابلة للتطبيق إلى جهد معملى وتقنى عالى مما يتطلب زياد فى الأعباء المالية على مراكز الأبحاث بالجامعات ومع ضعف التمويل تقف هذه المشروعات

٣- ضعف التواصل بين الجامعة وجامعات أخرى عالمية مما يخلق فجوة نشر المعرفة ،ولا يمكن فى أعقابها معرفة أعضاء هيئة التدريس أهم المعارف التى توصل إليها نظرائهم فى الجامعات العالمية حتى يتثنى لهم معرفة ما هو رائج فى سوق المعرفة العالمية ،ويمكن تطبيقه فى المؤسسات المحلية من أجل تطويعه لحل المشكلات المحلية ،حيث تعد التكنولوجيات الجديدة هى المحرك الاول لخلق فرص صناعية وتجارية جديدة لأى مجتمع .

٤- ضعف الثقة فى قدرة الجامعات على التطوير التكنولوجى بسبب ترجيح إهتمامها بوظيفتها الأولى وهى التعليم على وظائفها الأخرى مثل البحث العلمى وخدمة المجتمع.

٥- ضعف تقديم الفرص التجريبية والميدانية للطلاب داخل الجامعات وما يترتب عليه من ضعف قدراتهم الإبتكارية لعدم توافر الإمكانيات لديهم وبالتالى تضعف قدراتهم على التفاعل مع المعارف التطبيقية من أجل إنتاج معارف تطبيقية أخرى.

٦- ضعف وجود مناخ تنظيمى داعم لتطبيق المعرفة يسوده الثقة المتبادلة ،والتعاون من أجل التوصل إلى نتائج من تطبيق المعرفة داخل الجامعة ،حيث لا تستطيع المعرفة التطبيقية من الوصول إلى حيز التطبيق ما لم تكن مدعمة بتدابير مصممة تصميماً جيداً لمعالجة قضايا مثل (التعليم – البحث – التطوير – نشر ونقل وتسويق المعرفة ).

**(٣) متطلبات تحقيق التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص**

لقد استعمل التكامل بطرق ومفاهيم متعددة مثل ( Inter disciplinarily ) ويعنى التكامل والتداخل بين التخصصات لتقديم ما هو أفضل ويفترض ذلك أن يكون حواراً وتبادل المعارف وتحليل النهج بين نشاطين أو أكثر ،بحيث يدل على وجود تداخل وتكامل وظيفى غنى بين نشاطات وفروع معرفية كثيرة ومختلفة ،وقد استخدم مصطلح (Multi disciplinarily) ويعنى الربط بين معارف كثيرة ومتنوعة واستعمالها بشكل متوازى من غير أن يكون بينهما علاقة سابقة ،لحاجة بعضها إلى بعض ،فهو نوع من التشابك المعرفى ،وهناك من استخدم التكامل بمعنى التعالق (Correlation) ،والتفاعل (Interaction) والتركيب (Installation ) والاندماج أو الانضمام (Absorption ) ،وغيرها من المفاهيم ولكن المشترك بينها هو محاولة التقريب بين فروع متعدده لما لها من علاقة مع بعضها [٣٨]

**دوافع تحقيق التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص**

ويأتى التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص كضرورة من ضروريات تطوير إنتاجية الجامعة التى تعتمد على وجود علاقات إنسانية وإدارية واسعة الأفق بحيث تمكن العاملين فى مجال الابتكار والإبداع من التواصل الفعال متعدد المستويات لإنتاج منتجات أكثر ابتكارية وتقديم خدمة أكثر فاعلية ، وجاءت الحاجة إلى تحقيق التكامل نتيجة لمجموعة من الدوافع ومنها[٣٩] :

١- أن حقول المعرفة المنفردة لاتملك القدرة على دراسة المشكلات المجتمعية بكافة الاوجه ،وبذلك تعاضد الحقول المعرفية والتخصصات العلمية وتكاملها يسهم فى الاطلاع على الافكار الجديدة وبناء نتائج أكثر موضوعيه للمشكلات.

٢- تكامل الوحدات يمكن أن يسهم فى مواجهة مشكلة التمويل التى تتفاقم

بالنسبة للمؤسسات البحثية ،حيث يُمكن من التصدى لقضايا لا يستطيع حقل واحد تمويلها وتكبد نفقاتها.

٣- تكامل الوحدات يساعدها على فهم المشكلات بشكل أعمق حيث أن المشكلة التنظيمية قد تحمل العديد من الابعاد مثل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها ،والفهم المتكامل لهذه المشكلات يتطلب دمج المنظورات التى تنطلق منها تلك الحقول والعلوم ضمن مركب واحد .

مميزات تحقيق التكامل بين الوحدات

يؤدى تكامل الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة إلى من المميزات وتتمثل فيما يلى (٤٠)

١- توفير الدعم المباشر للاكاديمين ،وذلك يعنى أن الاستاذ يشارك من خلال العديد من الأنشطة وإجراء البحوث ،وهذا يجعل الأمر أقل مخاطرة بالنسبة للشركات الصغيرة لأنها تنفق بالتعاون مع الأكاديمين وبالتالى الفوائد العرضية تزداد ،وكذلك تعمل على حل العديد من المشكلات التجارية مما يعمل على تحفيز الجو للأبحاث التقنية المبتكرة الجاذبة ، ومدعمة للإختراعات و تُحسن من إستغلالها مما يعود على الاكاديمين بالعوائد المادية الكبيرة .

٢- حشد جهود الشبكات المرنة ،وذلك مجال أخر يساعد الجامعات فى تنمية المنطقة المحيطة بها من خلال الالتزام بتقديم الخدمات عبر شبكات وتعمل على ذلك الشركات الصغيرة فائقة التكنولوجيا بالمنطقة .

٣- تحفيز الموارد المالية ،وهذا المجال الثالث بعد التزام مجموعة الشبكات بتعميم الخدمات فى كل المناطق النشطة ويتمثل فى تحفيز إنشاء صناديق للمشاريع الاقليمية من خلال مساعدة الشركات الاستثمارية بالإضافة إلى وكالات التنمية الاقليمية بالمنطقة لتلبية الاحتياجات والإلتزام بتعميم الخدمات ،وتحتاج الجامعات فى ذلك المجال إلى تقديم العديد من الحقائق الداعمة لهذه الصناديق حول طبيعة وفائدة أعمالها ومدى الجدوى منها .

٤- دعم تسويق الجامعة ،وذلك من خلال تسويق وظائف الجامعة الأساسية والإنفاق على مكاتب نقل التكنولوجيا التى تساهم فى مساعدة الأكاديمين على جلب العديد من الإستثمارات البحثية من قبل الشركات الناجحة حيث يُمكِن التسويق الجامعات من تحقيق وظائفها التدريبية والبحثية كذلك.

٥- إنتاج سلاسل جديدة للنمو ،وذلك من خلال استقطاب العديد من رجال الأعمال للاستثمار فى العديد من المشاريع التى يمكن أن توفر الجامعة الأبحاث حولها وحول تنميتها مما يُدعم توظيف العديد من الأشخاص والإنتقال إلى أسواق جديدة وخوض العديد من مجالات التنافسية.

٦- تحفيز سياسات التكنولوجيا الاقليمية ،وهذا يعمل على تحسين ودعم الأعمال التجارية مما يدل على أن الجامعات لديها إمكانيات يُمكن استغلالها لدعم مسار النمو

وتكامل الوحدات من أهم الوسائل الجامعية المناسبة لإستغلال المعرفة حيث تتركز ملامحها فى تصميم وتطوير المشاريع القائمة على المعرفة ،ونقل التكنولوجيا ،وبناء الخدمات للشركات والقدرات فى المواقع ،وتدعيم الصلات بين الجامعات والمؤسسات البحثية مثل.

١-الشراكة مع الجامعات حيث توجد قوى عاملة محترفة .

٢-توفير فرص الشراكة مع مؤسسات من بلاد مختلفة .

٣-وجود دعم وتمويل للابتكارات وللشركات المتفرعة عن أعمال قائمة .

٤-القدرة على الاستعانة بسلطان الشركات الكبرى ذات النفوذ .

٥-إضفاء صورة الابتكار على المنطقة المحيطة بالجامعة

٦-وجود آليات لنقل التقنية لاتعتمد على بناء بنية تحتية إضافية مكلفة وتفوق الاحتياجات القائمة

آليات تحقيق التكامل بين الوحدات ذات الطابع الخاص

١- دعم تمويل الجامعات من خلال تسويق الجامعات عن طريق قيام الجامعات ببعض الانشطة التى تحقق موارد مالية تملكنها من توفير الدعم المالى اللازم للايفاء بالأهداف المنوط بها تحقيقها ويتمثل تسويق الجامعات فى العديد من المجالات منها:

أ- إحداث مشاركات بين الجامعات وبين الشركات ، مثل ان تتبرع المؤسسات الانتاجية ببعض الاجهزة للجامعات وبذلك يعد دعاية لهذه المنتجات داخل مجتمع علمى ضخم كالجامعات.

ب- التسويق من خلال نتائج البحث العلمى وتقديم الاستشارات ، حيث تتحقق الاستفادة من نتائج الابحاث التى تقوم بها الجامعات وما تحمله من افكار واختراعات جديدة تسهم فى حل مشاكل الإنتاج المحلى أو تطويره ورفع كفاءته وتخفيض تكلفته

وتحسين الجودة وهذا بالطبع يسهم فى زيادة القدرة التنافسية.

ت- التسويق من خلال إنشاء مراكز استشارية تعمل الجامعات من خلالها على تقديم خدمات استشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة الرسمية والخاصة على ان تقوم هذه الهيئات أو المؤسسات بدفع أتعاب الاستشارات

ث- التسويق من خلال تحويل بعض الوحدات الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية، مثل الوحدات ذات العلاقة بالتنمية الصناعية والزراعية والتقنية

٢- توفير السياسات الداعمة للتكامل من خلال: دعم حقوق الملكية الفكرية ،وبناء نظم تقييم فعالة بالجامعات.

٣- تنمية الموارد البشرية العاملة فى الوحدات ذات الطابع الخاص وذلك من خلال : تدريبهم المستمر ، وتحفيرزهم بالحوافز المادية والمعنوية ،وتفعيل عملية الاتصال بينهم .

٤- دعم الابتكار وذلك من خلال :

أ - الحوكمة الفعالة لنظام البحث والابتكار مع التنسيق والتوازن بين اساليب تمويل البنية الاساسية واساليب تمويل المشروعات التنافسية بالاضافة إلى وضع استراتيجيات لرفع كفاءة أداء العاملين فى الهياكل البحثية.

ب- دعم دور مراكز التميز ، حيث تزايد إنتاج المعارف المتعددة التخصصات ولم تعد مؤسسات البحث والابتكار احادية التخصص ملائمة لبلوع الاهداف ،وبالتالى يجب إنشاء شبكات من مراكز الامتياز يشارك فيها القطاع العام والخاص والجامعات

ج- الشراكة بين القطاعى العام والخاص والجامعات ، ويسلتزم ذلك التشجيع من خلال دعم الاستثمارات العامة فى مبادرات البحث والتنمية والابتكار الخاصة عن طريق مبادرات براءات الاختراع المشتركة فى هذا المجال

د - تنمية قدرة العاملين فى مجال الابتكار على الحراك ، حيث حراك أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات ومؤسسات القطاع العام والخاص وتبادل الخبرات والمهارات ضرورة لإستمرارية الابتكار

نتائج الدراسة

يتطلب تكامل الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات تظافر العديد من القوى حتى تستطيع أن تؤدى دورها مثل( تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات - الابداع - الثقافة -

رأس المـال البشـرى – العـاملين فـى مجـال المعرفـة – مجموعـات التنميـة الحضـرية – والعلاقات المكانية الخاصة بهم) وتتمثل هذه المكونات فيما وضحه [٤١] :-

١- تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ،حيث تعد تكنولوجيا الاتصالات من الأمور الأساسية اللازمة لنجاح التكامل حيث تسهل التواصل مع الجمهور ،وكذلك تُسهل تقاسم المعرفة والمعلومات كاملة وبشفافية ، ووجود تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يعنى أن المواطنيين يستطيعون الحصول على المستوى العادل من التعليم والتدريب وتلقى العديد من الخدمات التى تعمل على تطوير رأس المال البشرى وخاصةً فى المؤسسات كثيفة المعرفة.

٢- الإبداع والبنية التحية الثقافية ،وتعد الفائدة من تصميم سياسات التنمية لجذب الاستثمار الدولى وتشجيع النمو الاقتصادى فى المجتمع يكمن فى إيجاد مستوى عال من الراحة الاجتماعية وتنمية المجتمعات ،ويعد الابداع والثقافة مقدمى دينامية الأنشطة الاجتماعية حيث الأماكن التى لديها ثراء ثقافى توفر الأنشطة ووسائل الراحة ومزيج من صناعة التكنولوجيا الفائقة وهى بذلك أماكن لجذب المواهب مما يولد جذب لعمال المعرفة.

٣- القيم المرتبطة بالعناصر الثقافية ،وتتكون ثقافة التكامل من داخل المجتمع لتعزز التراث والتنمية الاقتصادية،وتضمن الوحدات المتكامله قاعدة تطويرية ثقافية حيث قد تكون الوحدة مجودة بالفعل ولكنها شهدت تغذية معرفية بواسطة الابداع والابتكار فى أسلوب الحياة بها.

جودة رأس المال البشرى ،وتؤثر المؤسسات التعليمية فى جيل المواهب داخل مدن المعرفة حيث ينظر إلى المعرفة على أنها محركات الابداع الذى توفر المواهب ويعزز العلاقات والاتصالات بين المواطنين داخل تجمع المعرفة .

٤- مجموعات التنمية الحضرية والعلاقات المكانية ،وتشمل ( المحاور الاجتماعية والابداعية والثقافية والجامعات والمرافق التعليمية والبحث والتطوير ) وتسهيل العلاقات المكانية بينها ذات أهمية كبرى فى تنمية فرص التفاعل وتقاسم المعرفة مما يؤدى إلى تنمية الافكار وهذا بدوره يؤدى الى توافر الميزة التنافسية .

قائمة المراجع

١- محمد على عزب(٢٠١٠) : **التعليم الجامعى وقضايا التنمية**، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ،ص ٢٦
٢- سلوى فتحى احمد(٢٠٠٤) : "تأثير العولمة على التوجيه التسويقى لمؤسسات التعليم العالى فى التنمية التكنولوجية " – **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، المجلد ١٤، العدد٢٠٠٠ ،ص٢١٣
٣- وولفجانج فروهوالد (٢٠٠٣): "ثقافة المعرفة أم سوق المعرفة " – **مجلة مستقبليات اليونسكو** ، مكتب التربية الدولى ، المجلد ٣٣ العدد١ ،ص١٣٢
٤- باربارا ايشغنر ولاو جورغنسون(٢٠١٠) : **مراجعات لسياسة التعليم العالى فى مصر** ،البنك الدولى بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،ص١٨
٥- (www.worldbank.org/kam )
٦- سماح زكريا محمد(٢٠١٠) : "تصور مستقبلى لتطوير دور الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع" ، **مجلة مستقبل التربية** ، العدد٦٧، المجلد ١٧،ص ص ٤٢٤-٤٣٠
٧- أمل عبد المرضى الجمال (٢٠١٢): التخطيط لتسويق خدمات الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة حلوان – المؤتمر الدولى الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان بعنوان " **مستقبل الخدمة الاجتماعية فى ظل المدينة الحديثة** " ، **جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، مارس** ، ص ص ٢٤٢٩-٢٥١٩
٨- محمد ريحان حسين وعلاء فتحى شلبى وسماح سامى أحمد (٢٠١٤): طبيعة الوحدات ذات الطابع الخاص وأهميتها فى تنمية الموارد الذاتية للجامعات " – "**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** "،جامعة حلوان ، كلية التجارة، المجلد ٢٨، العدد الاول ، الجزء الثانى ، ص ص ٣٤٥-٣٦٥
٩- ديوبولدب فان دالين (٢٠١٠م):"**مناهج البحث فى التربية وعلم النفس**".القاهرة: الأنجلو المصرية. ط٤.ص ٣٧٠
١٠-أمل عبد المرضى الجمال (٢٠١٢): **مرجع سابق** ، ص٢٤٤٩
١١- محمد بن ابى بكر الرازى(١٩٩٥) : **مختار الصحاح** – تحقيق محمود خاطر ،بيروت ،مكتبة لبنان ،ج١،ص٥٨٦
١٢- ابن منظور (د.ت) : **لسان العرب** ، بيروت ، دار صادر ، ج١١، ص ٥٩٨
١٣- فؤاد محمد عودة : معدلات الانتاجية فى بناء خطط الانتاج عن طريق

المحاكـاة ( رسـالة ماجسـتير ، كليـة التجـارة ، الجامعـة الاسـلامية بغـزة ، ٢٠٠٦)

١٤- مصطفى على الباز (١٩٩٠) : تطوير المحاسـبة فـى الوحـدات ذات الطـابع الخاص بالجامعات – " **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد١ ينـاير ،ص ١٠٥

١٥- أمل عبد المرضـى الجمال(٢٠١٢) : **مرجع سابق** ، ص٢٤٣٣

١٦- صلاح الدين محمد الحسينى(٢٠٠٩) : إطـار تصـورى مقتـرح لإنشـاء مراكـز التميز البحثى فى الجامعات المصرية – "**مجلة مستقبل التربية العربية**" ،المركز العربى للتعليم والتنمية ،المجلد السادس عشر ،العدد٦٠ ، اكتوبر ،ص ١٩١

١٧- **المرجع السابق** ،ص ١٩٢

١٨- مركز الدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٥) : حاضنات الاعمال – الكتاب رقم (٣) من سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة –( الرياض ، جامعة الملك عبد العزيز ، مكتبة الملك فهد الوطنية )

19- Paul Benneworth and Gert-Jan Hospers and Peter Timmerman(2010) : **Who Builds 'Science Cities' and 'Knowledge Parks'** *(New Technology-Based Firms in the New Millenium, Volume 7*, Emerald Group Publishing Limited, pp.147-163

٢٠- أمل عبد المرضـى الجمال (٢٠١٢): **مرجع سابق** ، ص ٢٤٥٠

٢١- محمد ريحان حسين وعلاء فتحى شلبى وسماح سامى أحمد (٢٠١٤): **مرجـع سابق** ، ص ٣٥٢

٢٢- **نفس المرجع السابق**

٢٣- http://env.mans.edu.eg/administrations/2013-01-20-11-58-27/spec-units-speciality

٢٤- لمياء محمد أحمد (٢٠٠٩) : **نظـم الجـودة ومتطلبـات تسـويق الخـدمات التعليمية** ، المنصورة : المكتبة العصرية ، ص ٢٤٨

٢٥- عبد الوهاب جودة عبد الوهاب الحايس (٢٠١٠): محـددات إنتـاج المعرفـة وإكتسابها لدى طالبات الدراسات العليا بجامعـة السـلطان قـابوس – **النـدوة الدوليـة لتعليم الفتاة الجامعيـة** ،المدينة المنـورة ،جامعـة طيبـة ،٤-٦ ينـاير ،٢٠١٠،ص ٤٨٩

٢٦- باربارا ايشغنر ولاو جورغنسون(٢٠١٠) : **مرجع سابق** ، ص ١١

٢٧- مجـدى عزيـز ابـراهيم(٢٠٠٨) : ادارة التفكيـر المعرفـى الابـداعى – المـؤتمر القومى الخـامس عشـر (العربـى السـابع) **بعنوان نحو استراتجية للتعليم الجـامعى العربى** ، مركز تطوير الاداء الجامعى ، جامعـة عين شـمس ، ٢٣-٢٤ نـوفمبر ٢٠٠٨ ،ص ١٧٨

٢٨- أميرة محمد عمارة(٢٠١٣) : "هجرة العقول وأثرها فى النمو الاقتصادى فى مصر" – "**مجلة بحوث إقتصادية عربية** " ،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية ،العددان ٦٣،٦٤، ٢٠١٣ ،ص٧

٢٩- شيلا تراهيز :تدويل المناهج المدرسية "المفاهيم وممارسات العمل (المفوضية الاروبية ،٢٠١٣)ص ٦

٣٠- أمانى محمد محمد حسن (٢٠٠٦): راسة مقارنة لبعض الخبرات الاجنبية فى تدويل التعليم الجامعى وإمكانية الاستفادة منها فى مصر ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة عين شمس.

٣١- إحسان على هلول(٢٠١١) : "واقع النشر العلمى فى جامعة بابل دراسة تقويمية" – **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية** ، جامعة بابل ،العدد الثانى .

٣٢- رضا سعيد مقبل(٢٠١١) : "النشر الجامعى فى العصر الرقمى" – " **مجلة بحوث كلية الأداب** " ،جامعة المنويفية ، مجلد ٨٥ ،ابريل ٢٠١١ ،ص٣٢

٣٣- احمد هلال :"حقوق الملكية الفكرية وتحديات البحث العلمى العربى فى عصر المعلومات" – المؤتمر الدولى الثالث لقسم علم الاجتماع بعنوان " **تحديات البحث العلمى فى العالم العربى** " ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ، ١٨/١٩مايو ،ص ٦٢١

٣٤- هيام السينى بركات(٢٠١١) : النشر الالكترونى كسبيل لوصول الجامعات العربية الى العالمية – **المؤتمر العلمى الدولى الثالث لقسم علم الاجتماع بعنوان " تحديات البحث العلمى فى العالم العربى** " ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ،١٨-١٩مايو ،ص٨٣

٣٥- راشد القصبى : **مرجع سابق** ، ص ١١

٣٦- عماد أحمد البرغوثى ومحمود أحمد ابو سمره(٢٠٠٧) : "مشكلات البحث العلمى فى العالم العربى " **مجلة الجامعة الاسلامية بغزة** ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثانى، يوتيه ٢٠٠٧ ،ص ١١٣٣

37- Calestous Juma &Lee Yee-Cheong(2005) : Innovation Applying Knowledge In Development - **The united Nations Development Programme** ,London : Earthscan ,p p 114-121

٣٨- حسن عمران(٢٠٠٦) : التركيب المعمارى للاقتصاد المعرفى بين المفاهيم والادارة مع التطبيق على الحالة اليابانية – **اقتصاد المعرفة**( جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ) ، ص ٥٥

٣٩- العمـرى حربـوش : التكامـل المعرفـى ودوره فـى التكـوين الجـامعى : التكـوين الطبـى والبيولـوجى نموذجـاً – "**مجلـة العلـوم الانسـانية**" ،العـدد٣٧،مـايو ٢٠١٢،ص ٢٥

٤٠- بكر تركى عبد الامير الحبيب: استخدام مـداخل التكامـل المعرفـى فـى التطـوير التنظيمـى لمنظمـات الخدمـة العامـة – "**مجلـة كليـة بغداد للعلـوم الاقتصـادية**" ، العدد٦ ٢٠٠٦،١٢،ص٤

Paul Benneworth and Gert-Jan Hospers and Peter Timmerma(2010) :**Op cit**,p14